

نظام (ل م د) وتحدي الجودة الشاملة في الجزائر

The (LMD) System and the Comprehensive Quality Challenge in Algeria

لامية بوكراع

Lamia Boukraa

جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: lami.zohour21@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/03/23

تاريخ الاستلام: 2021/02/09

ملخص:

يعد نظام (ل م د) آخر الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في مجال التعليم العالي رغم ما تخلل هذا الإصلاح من إصلاحات جزئية بين الفينة والأخرى لمحاولة ضبطه ومراجعة أخطاء تطبيقه والمشاكل التي تابعت هذه الأخطاء، لكن الجزائر رسمت أهداف أساسية لتعليمها العالي من وراء تطبيق هذا النظام، حيث كان أساسها خلق الجودة في التكوين مع مراعاة الطلب الاجتماعي ومتطلبات سوق العمل في عملية تسيير العملية التعليمية.

لكن النظرة الفاحصة لواقع التعليم العالي في الجزائر تظهر أن هناك تحديات عديدة وكبيرة تعوق تطوره وأدائه لأدواره اتجاه المجتمع، فالتعليم العالي كغيره من القطاعات لابد أن تكون له استراتيجية ورسالة واضحة وأهداف قابلة للتطبيق بحيث تخدم هذه الاستراتيجية مسيرة المجتمع وتقدم له رأس مال بشري قادر على قيادة عجلة التقدم ومنحه الرؤية المستقبلية والحلول لمشكلات الواقع وأفضل الطرق للوصول إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة. ومن هذا المنطلق حاولنا في هذا المقال التعرف على مدى مواءمة محتوى وتطبيق نظام (ل م د) لمعايير الجودة الشاملة هذه الأخيرة التي تضمن للتعليم العالي القيام بالأدوار المنوطة به على أكمل وجه.

كلمات مفتاحية: الجودة، التعليم العالي، التنمية، نظام.

ABSTRACT:

Abstract: The LMD system is considered the latest reform that Algeria has witnessed in higher education, despite the partial reforms that intervened trying to fix it and reviewing the errors of its implementation and the problems that followed these mistakes. Algeria has set basic goals for its higher education by the implementation of this system, as its basis was to create quality in training, taking into account social demands and the requirements of the labor market in the process of running the educational process.

However, a closer look at the reality of higher education in Algeria shows that there are many and great challenges impeding its development and the performance of its roles towards society. Higher education, like other sectors, must have a strategy, a clear message, and applicable goals, so that this strategy serves the society and provides it with a human capital capable of leading the wheel of progress and granting it the future vision and solutions to reality problems and the best ways to achieve sustainable human development. In this article, we examine the extent to which the content and application of the (LMD) system are compatible with these latest comprehensive quality standards that guarantee higher education to fulfill its assigned roles to the fullest extent.

Key words: Quality, Higher Education, Development, System.

1- مقدمة:

أولكت للجامعة في عصرنا هذا العديد من المهام والادوار والتي هي نتيجة العلاقة الوطيدة التي تربطها بالمجتمع فبينما كانت الوظيفة الأساسية للجامعة هي خلق المعرفة وتلقينها أصبح لها دور جديد هو خدمة المجتمع، فهذه الوظيفة الجديدة بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي تعد هدفا أساسيا مسطرا في رسالتها وموضوع ضمن أهدافها الرئيسية. لكن اذا امعنا النظر في واقع التعليم العالي في الجزائر نلاحظ وجود اشكال كبير في تحقيق هذا الدور والسبب في ذلك يكمن في عدم وجود خطط ومنهجيات واستراتيجيات لتحقيق اهداف واضحة وممكنة، خاصة فيما يتعلق بإجراء تغييرات جذرية في الانظمة والبرامج الادارية والاكاديمية، وتطوير بناها التحتية من قاعات ومختبرات، ورفع قدرة قواها البشرية الاكاديمية، وان يكون لها إمكانات مالية ملائمة وقوة أكاديمية مؤهلة ودائمة التكوين وهذا ما يضمن الجودة والحصول على تقويم خارجي جيد واعتماد اكايمي من طرف ارقى المنظمات الدولية المانحة له. ولكن ان لم يتحقق هذا ستضل الجامعات مؤسسات اكايمية تساهم في نقل المعرفة وتلقينها وهو الهدف التقليدي والقديم لها وهذا ما يتنافى مع معايير الجودة الشاملة لنظام التعليم العالي .

2- الاشكالية:

سعت الجزائر على غرار دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية الى محاولة رسم خريطة جامعية تضمن فيها تكوين نوعي وبالكفم اللازم لتغطية متطلبات لتنمية الوطنية ومن هذا المنطلق مر التعليم العالي في الجزائر بعدة مراحل أساسية ساهم فيها الاستعمار الفرنسي في إعطائه صبغة مميزة فأصبح الشغل الشاغل لهذه المنظومة هو التخلص من الهيمنة والسيطرة الفكرية والثقافية التي خلفها الاستعمار الفرنسي من خلال مجموعة من الإصلاحات أهمها إصلاح سنة 1971، إلا أنه في بعض جوانبه كان مجرد تخمينات نظرية؛ لأنه اصطدم بظروف واقعية أفرزت العديد من المشكلات سواء ارتبطت بمسار الإصلاح ذاته أم بأزمات على مستوى الاقتصادي والسياسي حتمت على المنظرين إعادة النظر في هذا الإصلاح من خلال القيام بإضافات وإصلاحات وتعديلات طيلة الفترة الممتدة من وضع الخارطة الجامعية إلى غاية الشروع في تطبيق المشروع الإصلاحى الجديد 2003 – 2004 (ل م د) بغية تحقيق تغير وتطوير المستوى النوعي لمخرجات التعليم العالي وإعطائها بعد تنموي خاصة فيما يخص البحث العلمي وتوفير رأس مال بشري ذو كفاءة جيدة تساهم في قيادة المجتمع والحفاظ عليه وتطويره في ظل التحولات والتطورات المستمرة التي يشهدها العالم.

ولا شك أن المسؤولية الملقاة على عاتق مؤسسات التعليم العالي في الجزائر هي مسؤوليات ضخمة وصعبة خاصة إذا ما قيسست بمستوى وتعدد التقسيمات والتعقيدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى البيئية، التي يوجهها خلال أدائه لدوره كقطاع رئيسي يعول عليه في قيادة المجتمع وإحقاقه بركب التقدم والازدهار.

فكان على الجامعة الجزائرية إتباع نظام ل م د بما فيه من محاسن ومساوئ دون النظر في المعطيات الواقعية وإسقاطه على المجتمع الجزائري مثل ما هو وهكذا وجد المجتمع الجزائري نفسه أمام نظام تعليم عالي جديد بصياغة أفكار عالمية من واقع اجتماعي مغاير لواقعنا تماما، محاولين بذلك اللحاق بالوعي والتنمية ومحاكاة النظام العالمي الجديد وهذا ما خلق العديد من المشاكل في هذا القطاع والتي أثرت على مخرجات التعليم العالي وفعاليتها التنموية في خدمة المجتمع الجزائري، وفي هذا السياق سنحاول الاجابة على التساؤل المركزي التالي:

ما مدى استجابة التعليم العلي في الجزائر بعد اصلاح (ل م د) الى معايير الجودة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيمه الى التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي أسس الجودة الشاملة في التعليم العالي وسبل تطبيق معاييرها؟

2- ماهي معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجزائر في ظل نظام (ل م د) ؟

3- مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

نجد بعض الصعوبات في محاولتنا ضبط مفهوم الجودة والجودة الشاملة في التعليم العالي، فهناك من يرى أنها تشمل الخدمة الكاملة المقدمة من مؤسسات التعليم العالي، وتوجه يرى أنها محاولة لتحسين التعليم العالي وأخر يعتبر الطالب زبون يجب العناية به، في حين يرى البعض الآخر أنها القدرة على إرضاء الحاجات المحددة والمطلوبة.

ووفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم الذي أقيم في باريس في أكتوبر 1998 تم تحديد العناصر التي يجب أن يشملها مفهوم الجودة في التعليم العالي باعتباره مفهوم متعدد الأبعاد ويفترض عليه الإلمام بجميع وظائف التعليم العالي وأنشطته مثل (صباح، 2014، ص 69-70):

- ✓ المناهج الدراسية.
- ✓ البرامج التعليمية.
- ✓ البحوث العلمية.
- ✓ التعليم الذاتي الداخلي.
- ✓ الطلاب.
- ✓ المباني والمرافق والأدوات.
- ✓ توفير الخدمات للمجتمع المحلي.

من خلال هذه العناصر يتضح لنا أن مفهوم جودة التعليم العالي يشمل عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب عضو هيئة التدريس جودة المادة التعليمية بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق التدريس، وجودة مكان التعليم في الجامعات والمخابر ومراكز الحاسوب والورشات والقاعات التعليمية وكذا السياسات والفلسفات الإدارية وما تعدده من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتسويق وأخيرا جودة التقييم الذي يلبي حاجات سوق العمل "(زين الدين، 2012، ص 811). وعليه فإن الأمر يتطلب ضرورة مراجعة المعايير والإجراءات المتبعة في التقييم مع العمل على تحسين كيفية الاستثمار في هيئة التدريس بكفاءة وفعالية بالإضافة إلى النهوض بجودة البرامج والمناهج والبرامج التدريسية من حيث المحتوى والأهداف المسطرة، وعلى هذا يجب الاهتمام بمحتواها وموافقته مع متطلبات سوق العمل وتلبية حاجات الطالب والمجتمع والتنمية الشاملة في الجزائر بصفة عامة.

فتحسين ظروف التكوين العامة للطالب، يخلق ظروف مواتية لابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تطوير القدرات والمهارات وهذا بالضرورة يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأعمال التي تقوم بها الجامعات ويوسع من خدماتها إلى تحقيق كافة الأهداف المباشرة وغير المباشرة للمجتمع وهذا هو هدف خلق نظام للجودة في التعليم العالي.

4-أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

- أصبح تطبيق الجودة الشاملة ضرورة حتمية تفرضها المشكلات التي يوجهها قطاع التعليم العالي وتداعياتها على الفرد والمجتمع والتنمية ككل لهذا تكتسي الجودة الشاملة أهمية كبيرة تكمن في النقاط التالية (صباح، 2014، ص 71):
- تؤدي إلى زيادة إنتاجية المتعلمين.
 - تعمل على تحسين أداء القائمين بالتدريس من خلال إدارة الجودة.
 - تعمل على تقليل الأخطاء في العمل العلمي والإداري، بالتالي تقود إلى خفض التكاليف المادية.
 - تعمل بفلسفة علمية تقوم على أساس ربط العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل.
 - تربط الوظائف المختلفة، حيث تداخل العمل الجماعي مع القيادة الفعالة مع الرؤية المشتركة يؤدي إلى جودة المنتج التعليمي.
 - تراعي بشكل مباشر احتياجات المستفيدين.
 - تساعد في توفير قاعدة للبيانات علمية وإدارية متكاملة.

5-مراحل تطبيق نظام ضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي:

هنالك عدة مراحل مهمة لتطبيق الجودة في التعليم العالي يجب المرور بها وهي (حمزة، 2009-2010، ص 27-28):

- 1-5-مرحلة التقييم: ويتم بموجبها التعرف على الوضع القائم بالمؤسسة سواء من ناحية الإمكانيات المادية أو البشرية والطريقة التي يطبق بها النظام التعليمي ونتائج التحصيل العلمي للطلبة وفعالية العلاقة بين الكلية والمجتمع.
- 2-5-مرحلة تطوير وتوثيق الجودة: ويتم فيها تطوير النظام عن طريق إعداد خطة تطويرية شاملة للاستفادة من متطلبات الجودة بإنشاء دليل الجودة وإجراءاتها للحصول على نظام الجودة المطلوبة.
- 3-5-مرحلة تطبيق نظام الجودة: يتم تطبيق نظام الجودة بالكلية وأقسامها العلمية وحتى وحداتها الإدارية والفنية والتأكد من تطبيق وتنفيذ إجراءات وتعليمات نظام الجودة.
- 4-5-مرحلة إعداد برامج ومواد التدريس: تقوم مختلف المستويات الإدارية خلال فترة تطبيق النظام، بتوزيع المواد على جميع العاملين في الكلية للاطلاع عليها ومن ثم القيام بالتدريب على كيفية أدائها.
- 5-5-مرحلة التدريب: ويتم تدريب مجموعة من منتسبين إلى الكلية على نظام الجودة وتطبيقاتها، ويقوم هؤلاء بتنفيذ التدريب لبقية العاملين ويركز التدريب على الطريقة المثلى لإجراء المراجعة الداخلية.
- 6-5-مرحلة المراجعة الداخلية: وتهدف المراجعة الداخلية إلى التأكد من قيام جميع الأقسام العلمية من تطبيق متطلبات المواصفة العالمية والتحقيق من تفعيلها ميدانيا، وتتم عن طريق فرق العمل في الجامعة المطبقة للنظام.
- 7-5-مرحلة المراجعة الخارجية: وهنا تقوم الجهة المانحة لشهادة المطابقة بالمراجعة لاستفتاء نظام الجودة لمتطلبات المواصفات واكتشاف حالات عدم المطابقة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

8-5-مرحلة الترخيص: بعد المراجعة الخارجية من الجهة المانحة للشهادة يتم اتخاذ القرار بشأن منح شهادة الجودة العالمية في حالة المطابقة الشاملة للمواصفات وتدعى شهادة الايزو.

6-الايزو كنظام لضمان الجودة في التعليم العالي: هي مجموعة من المقاييس الدولية ISO9000، وهي سلسلة من المواصفات تحدد الصفات والخصائص الواجب توفرها في أنظمة الجودة، هذه المواصفات يتم إصدارها من هيئة مختصة دولية أما المواصفات التي حددتها هذه الهيئة فيما يخص جودة التعليم العالي فهي كالاتي (علي، 2008-2009، ص 53-54):

❖ المواصفة 9000: وهي عبارة عن خريطة عامة لسلسلة من المواصفات تساعد المستخدم على تطبيق المواصفات

9001/9002/9003/9004، هذه المواصفات التي تعد نماذج لتوكيد الجودة الخارجية على النحو التالي:

- ISO 9001: تشمل تصميم التعليم الجامعي وإدخال البرامج والأقسام لذلك.
- ISO 9002: تشمل تشغيل وإنتاج الخدمات التعليمية.
- ISO 9003: تشمل الفحوصات والاختبارات النهائية والخدمات التي يقدمها الغير للجامعة.
- ISO 9004: تضع الإرشادات اللازمة لتطبيق ومراجعة المنظومة التطبيقية لإدارة الجودة الشاملة.

ويتضمن ISO9002 16 بند هي:

- مسؤولية الإدارة الجامعية العليا.
- التحقيق من الخدمات والمعلومات المقدمة للطلاب.
- نظام الجودة.
- تتبع العملية العلمية للطلاب.
- مراجعة العقود.
- ضبط ومراقبة العملية التعليمية.
- ضبط الوثائق والبيانات.
- الاختيار والتوجيه.
- ضبط وتقويم الطلاب.
- الإجراءات التصحيحية والوقائية.
- حالة التفتيش والاختبار.
- البنية الدراسية في الجامعة.
- ضبط السجلات والمراجع الداخلية للجودة.
- التدريب.
- الأساليب الإحصائية.

7-عناصر واسس جودة التعليم العالي:

7-1-رسالة وأهداف المؤسسة: يجب على أي مؤسسة جامعية تحديد مجموعة من الأهداف والمهام بدقة مبينة دورها في إشباع حاجات المجتمع الذي تخدمه وخصائص الطالب الذي تقبله داخل المؤسسة وكذا مواصفات الخريج الذي تقوم بإعداده، وهذه الأهداف يجب أن تضعها داخل الإطار الأخلاقي والثقافي للمجتمع الذي تتواجد به محددة بذلك أولوياتها داخل المجتمع والوظائف المنوطة بها لتصل إلى الغايات النهائية التي تسعى إلى تحقيقها للمجتمع من حيث تأهيل خريجيها (فيصل عبد الله، 2008، ص 04).

ومن المفترض أن يتضمن نص الرسالة الجامعية وهدفها ما يلي:

- إقامة علاقة وطيدة بين التدريس والبحث العلمي.
- أن تعمل سياسة الجامعة باستراتيجية مبنية على معايير الجودة في تعاملها مع العملية التعليمية مقسمة هذه العملية وفق هيكل نظام ضمان الجودة، حيث تقدم وتحدد دور كل قسم وكلية وهيئة تدريسية والوحدات الأخرى والأشخاص في ضمان السير الحسن لمؤسسات التعليم العالي وإشراك الطلبة وجعلهم على دراية بكل هذه الخطوات عن طريق المنظمات الطلابية ومراكز الإعلام الموجودة داخل مؤسسات التعليم العالي.
- المراقبة المتواصلة لحسن سير هذا النظام وتقييمه ومعالجة أي خلل فوراً (محمد وآخرون، 2011، ص 35).
- على مؤسسات التعليم العالي أن تجعل برامجها الدراسية تتماشى مع هدفها في خدمة المجتمع فتقدم معارف ومعلومات لباقي المؤسسات في المجتمع لتساعد على تجديد معارفهم ومهارتهم وتزودهم بنتائج البحث العلمي والتطبيقي الذي يسهم في تحسين أداؤهم المهني.
- أن تحمل مضامين رسالة الجامعة إقامة علاقات شراكة مع المجتمع لتستفيد منه ومن أعضائه والمنتسبين إليها في تكوين وتحقيق رسالتها وأهدافها (عبد اللطيف، 2004، ص 33).

7-2-الأستاذ الجامعي: يعد الأستاذ من مدخلات التعليم العالي والقيم على العملية التعليمية ككل، مما يجب على كل مؤسسات التعليم العالي أخذ كل التدابير اللازمة والإجراءات الكافية لتوفير أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع مختلف التخصصات عددا وكفاءة. حيث لا يستطيع التعليم العالي أن يحقق أهدافه ويجابه تحديات العصر إلا بتطوير هذا الجهاز عن طريق التدابير التالية (شبل، 2008، ص 72-74):

- التكوين المستمر لأعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال عدة إجراءات منهجية معتمدة تساهم في مساعدة الأستاذ على أداء مهامه العلمية بشكل فعال واحتساب نتيجة نشاطه التدريسي في نظام التحفيز والترقيات شأنه شأن نشاطات البحوث ونشاطات الخدمة العامة.
- الاهتمام بالتقدم العلمي والمهني للأستاذ الجامعي وتسهيل فرص المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية، وكذا توفير المراجع والخدمات اللازمة لهذا النشاط وفتح المجال أمام تبادل الخبرات العلمية بين الجامعات العلمية.

- البحث عن صيغ لتقويم أداء هيئة التدريس تتضمن مؤشرات قابلة لقياس أداء التدريس والبحث ورعاية الطلاب وخدمة المجتمع.
- إعطاءهم الجو الملائم لأداء أدوارهم ورسالتهم من خلال توفير الحياة الكريمة له والوقت اللازم للبحث وتحقيق أعباء العملية التدريسية من اجل خلق التوازن بين مهامه كأستاذ ومهامه كمشرف وباحث.
- 3-7-الطلبة من منظور الجودة: يعد الطلبة من أهم عناصر التعليم العالي حيث يجب على مؤسسات التعليم العالي مراعاة العديد من النقاط الخاصة بهذا العنصر بداية من سياسات القبول، حيث يتطلب الأمر وضع معايير خاصة ومضبوطة لقبول الطلبة بداية بمعدل البكالوريا والتنافسية التي يخلقها (عبد العظيم، 2013-2014، ص 35).
- بالإضافة إلى عدة اعتبارات ومعايير أخرى أهمها (فوزي ومحمد، 2004، ص 540-541):
- نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، فيجب أن تكون هذه النسبة مقبولة بالدرجة التي تضمن تحقيق فعالية العملية التعليمية.
- متوسط تكلفة الطالب الواحد وتقاس بمعدل الإنفاق على الطالب في السنة الدراسية الواحدة وحسب المراحل التعليمية الملتحق بها.
- استخراج معدل عدد السنوات اللازمة والفعلية لتخرج الطالب.
- نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة للطالب الواحد.
- الكشف عن دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم.
- احتساب الطلبة الذين التحقوا بالدراسات العليا من الطلبة المتخرجين.
- ارتباط قبول الطلبة بالكليات بمتطلبات سوق العمل واحتياجات خطط التنمية الشاملة للبلد.
- تقسيم مستوى الخريج الجامعي عند مزاولته لاختصاصه في ميدان العمل للتأكد من امتلاكه للمهارات والمعلومات اللازمة لهذا الميدان.
- أما الخطوة الثانية هي عملية تقييمهم خلال مسارهم الدراسي ويكون لنتائج التقييم أثر كبير على مستقبلهم المهني بحيث تتم هذه العملية بطريقة مهنية وعادلة كما توفر هذه العملية معلومات للمؤسسة تتيح فيها معرفة مدى نجاح العملية التعليمية والأهداف المرجوة منها (نوال، 2011-2012، ص 97).
- ويتوقع من هذه العملية أن تكون وفق عملية مدروسة وتعليمات وآليات تطبق بشكل ثابت ومن بين هذه الآليات ما يلي:
- مناسبة أساليب التقييم لأهداف المؤسسة سواء منها الأهداف المهنية أو الأكاديمية خارجيا وداخليا.
- وضوح المعايير المعتمدة للطلبة وإطلاعها عليها عن طريق نشرها وإيضاحها على مستوى الحصص التدريسية أو على مستوى الإعلانات.

- أن يكون القائمون على عملية التقييم على وعي بأهداف المؤسسة ومتطلبات المرحلة والمستوى العام للطلبة كما لا تكون مبنية على نتائج امتحان واحد باستخدام مستويات أخرى للتقييم تقررها المؤسسة تشمل تقييم قدرات الطالب الكتابية والشفهية والاستيعابية والتطبيقية والمشاركة الفعالة والايجابية وكذا الحضور والمواظبة وغيرها من النقاط التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار لمعرفة المستوى الحقيقي للطلاب.
- خضوع هذا التقييم للمراجعة والتطبيق (محمد وآخرون، 2011، ص 32-33).
- هذه المعايير تضمن جودة عملية التقييم إذا ما أحسن استخدامها لذلك على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في الأساليب التي تعتمد عليها في عملية تقييمها لطلبتها خاصة في دول العالم الثالث والمعتمدة بالدرجة الأولى على الحفظ والاستظهار، فمن الضروري اليوم مجرات التطورات الكبيرة في ميدان التقييم على مستوى العالم وفقد ظهر اتجاه يؤكد على تقييم الأداء الجامعي بناء على تقييم نواتج ما تعلمه الطلبة أي مقدار ما يستطيعون فعله بالمعلومات التي تعلموها وليس مقدار ما حفظوا منها فالمقولة التربوية تفيد بأنه " إذا صلح التقييم صلح التعليم " (عبد اللطيف، 2004، ص 33).
- 4-7-البرامج الأكاديمية وطرائق التدريس: تعد برامج التدريس مجموعة من المقررات التي تساعد على تحقيق رسالة المؤسسة وترجم أهدافها مراعية معايير الجودة، وتشتمل البرامج الدراسية على عدة معايير أهمها:
- أن يكون التعليم وفق المعايير المعروفة عالميا.
- أن تتوفر داخل المؤسسة التعليمية برامج جديدة مترابطة ومتدرجة ومتتالية، تؤهل الطالب في أكثر من مهنة.
- التخطيط العلمي الأكاديمي بما يحقق أهداف المؤسسة وفق خطة واضحة مراعيًا في ذلك الإمكانيات البشرية والمالية والبنى التحتية.
- تكون سياسة البحث وممارسته قابلة للتطوير (مجدي، 2008، ص 154).
- الاعتماد على برامج تعليمية تساعد الطالب على البحث بمنحه الوقت اللازم لذلك والاعتماد على التلقين في عملية طرح هذه البرامج.
- أن تكون هذه البرامج تتناسب مع التوقيت الزمني السنوي أو السداسي والاستيعابي للطلاب الجامعي.
- تركيز هذه البرامج في المواد التابعة للتخصص الأساسية وهذا من أجل زيادة الاستيعاب (محمد، 1993، ص 118-119).
- أما فيما يخص طرائق التدريس والأساليب التي تعتمد عليها الهيئة التدريسية في عملية إيصال المعلومات فقد أفرزت الساحة العالمية اليوم مجموعة من أساليب والطرائق الحديثة والتي تتماشى وثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة ، حيث لابد من الاستفادة من التقدم الحاصل في هذا المجال لأن طرق التدريس من أهم المؤثرات الرئيسية على الرصيد المعرفي للطلاب لهذا يفترض على الجامعة تكييف الإدارة بتوظيف رأس المال البشري الذي يتفاعل مع الماضي ويتكيف مع المستقبل وبناء اطر برمجية تكوينية تتطور بشكل دقيق ومتسارع وتغيرات العصر (محمد ، 2000 ، ص 155-156).

5-7-الموارد المالية والبنى التحتية: يتطلب تسير أي جامعة وهيكلتها الكثير من الموارد المالية وهذا ما يطلق عليه بتمويل التعليم العالي ويعتبر التمويل الحكومي للتعليم العالي الأصل في التمويل لمعظم دول العالم بينما الاختلاف في درجة المساهمة التي تقدمها الدولة في هذا التمويل تختلف من بلد إلى آخر، وهذا عن طريق استخدام كل دولة لأنماط مستحدثة وجديدة لتمويل وترتبط المخصصات التي تقدمها الدولة لهذا القطاع بالدخل الوطني لدولة، كما تقوم بعض المؤسسات الخارجية وخاصة منها الإنتاجية بالمشاركة في عملية توفير الإمكانيات اللازمة لأداء المؤسسة الجامعية سواء كانت إمكانات بشرية أو مادية، ومنها المكتبة ومعامل الحاسوب والاتصال والانترنت وغيرها من وسائل التعلم التي يجب أن تتوفر داخل الجامعة مع ضرورة أن تكون هذه الوسائل حديثة تتماشى والتطور الحاصل في المجال العلمي والتكنولوجي من اجل خدمة الطالب وكذا المقررات الدراسية (أحمد وبهجت، 2006، ص 18).

6-7-القيادة و التنظيم الإداري: من الضروري على المؤسسة أن تمتلك نظام إداري وقيادة واضحة ذات هيكلية سليمة في جميع المستويات والمسؤوليات سواء على المستوى العام أو الوحدات التي تتكون من مكونات بشرية يفترض أن تتكامل فيما بينها بطريقة متناسقة إداريا وتنظيميا، على شكل هرم إداري وتنظيمي من اجل السير الحسن للمؤسسة الجامعية سعيا وراء تحقيق الأهداف المبنوية بها (فضيل وآخرون، 2001، ص 94). "فالجامعة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية المجتمعات" (نجوى، 2007، ص 219). ويتكون الهيكل الإداري للجامعة من مجالس إدارية ترعى مصالح العاملين فيها ويقوم المجلس العام للجامعة بمراقبة جميع الأنشطة والعمليات المختلفة ، وكذا تقييم الدور المستمر للمسؤولين على العملية التعليمية والقيام بإصدار قوانين أكاديمية تنظيمية ، ويتم على مستوى هذا المجلس أيضا مناقشة ميزانية الجامعة وإشراك هيئة أعضاء التدريس في هذه المجالس بدون إهمال دور الطلبة في بعض الأمور الخاصة بتسيير العملية التعليمية عن طريق ممثلي الطلبة والمنظمات الطلابية مع مراعاة استقلالية الجامعات وعزلها عن أي تدخل خارجي تمارسه عليها السلطة مع إبقاء حق الدولة في تقييم أداءها عموما(مجدي، 2008، ص 156).

7-7-معايير خاصة بالمعلومات العامة للجمهور: إن أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي ملزمة أمام المجتمع بتقديم معلومات عن برامجها التعليمية ومخرجاتها التعليمية والشهادات والدرجات التي تمنحها والطرق المستخدمة في التعليم والتعلم والتقييم والفرص التعليمية المتوفرة لطلبتها المعلومات المنشودة، قد تحتوي أيضا آراء الخريجين والعاملين بهذه المؤسسات وتطور عدد الطلبة الملتحقين في المؤسسة عبر السنين ومن الضروري أن تكون هذه المعلومات شاملة ودقيقة ومجيبة على جميع الأسئلة التي يمكن أن تطرح من طرف أفراد المجتمع العاديين والذين يريدون الانتساب إليها أو ضم أبنائهم لها أو من طرف مؤسسات الدولة الأخرى أو حتى الباحثين في مواضيع تهتم بهذا المجال (محمد وآخرون، 2011، ص 35).

من خلال ما سبق ذكره من اسس ومعايير الجودة نلاحظ ان التعليم العالي في الجزائر ما زال يعاني من العديد من المشاكل والاختلالات في العديد من عناصر العملية التعليمية، ما يؤدي إلى عدم قدرته على إخراج رأس مال بشري يحمل

الكفاءات اللازمة التي تمكنه من قيادة عملية التنمية في البلاد رغم الإصلاحات التي عرفها والتي مست نظام التعليم العالي بشكل عام وجميع عناصر العملية التعليمية بشكل خاص.

ما يجعل من ضروري إعادة النظر في الأساليب التقليدية في التعليم المتركة حول الحفظ والتلقين وتعويضها بطرائق وأساليب تركز على الفهم والنقد والتحليل، وتستند إلى الحوار والنقاش والبحث بما يمكن الطلبة من اكتساب مهارات وأدوات التعلم الذاتي وهذا عن طريق خلق خلية خاصة لتطوير التقنيات وطرائق التعليم في مختلف الجامعات للرفع من مستوى هيئة التدريس فيها عن طريق الاستخدام الأمثل للطرائق الحديثة في مجال التدريس. وضرورة الابتعاد عن الأساليب التقليدية في عملية التقييم وإعداد وضبط معايير هذه الأخيرة وتثبيتها، مع ضرورة إعادة التدقيق في خطوات تطبيق نظام الأرصدة في الجامعة الجزائرية الذي جعل العملية التعليمية تخرج في كثير من الحالات عن وجهتها المطلوبة وهذا نتيجة العديد من المعوقات التي حالت دون تحقيق الأهداف التي رسمت لنظام (ل م د).

8-معوقات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

- على الرغم من أهمية تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي إلى أن تطبيقها بالشكل اللازم يواجه العديد من الصعوبات والتي تحول دون فعالية هذه المعايير ونذكر من بين هذه المعوقات ما يلي (فؤاد وجيمس، 2006، ص 18-20):
 - عدم ملائمة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية والسائدة بالجامعات لمتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة وذلك على مستوى فلسفة التعليم العالي الحالية وهياكل وأنماط التعليم الجامعي وأداء هيئة التدريس وأدوات العملية التعليمية ونظام الدراسات العليا والبحث العلمي والإمكانيات المادية وتمويل التعليم بصفة عامة.
 - عدم مشاركة جميع العاملين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
 - عدم ملائمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب ومستوى جودة الخدمة التي تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم وذلك فيما يخص (الكتاب الجامعي وأداء هيئة التدريس وأساليب التقييم المتبعة وكفاءة وفعالية نظام تقديم الخدمة والرعاية للطلاب).
 - عدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل من حيث مدى تطور المناهج طبقا لمتطلبات سوق العمل.
 - قلة الإطارات المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة والقادرة على تحمل المسؤولية والابتكار.
- فبرغم من إدراك مسيري التعليم العالي في الجزائر لأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسساتهم إلا أن تركيزهم على معالجة هذه المشاكل والمعوقات مازال ضعيف جدا، وهذا ما تعكسه قلة إشرافهم على تطبيق معايير الجودة وتدريب العاملين على تطبيقها، وعدم فعالية إجراءات التقييم والتصحيح وهذا راجع لمقاومة التغيير سواء من الإدارات الجامعية وحتى من طرف الوزارة المعنية لهذا فإدارة الجودة الشاملة بحاجة إلى نظام لا مركزي يسمح بالمزيد من الحريات والابتكار في العمل بعيدا على الروتين والتعقيدات الإدارية التي تضعف العمل والأداء (يوسف وآخرون، 2007، ص 420).
- إن هذه المعوقات مجتمعة والاشكاليات التي خلقتها أكدت لنا أن إصلاحات التعليم العالي قد رسمت خطط ذات محاور عريضة سخرت فيها العديد من الإمكانيات سواء البشرية أو المادية سعيا إلى دعم مؤسسات التعليم العالي وتطويرها،

لكنها أهملت إلى حد كبير وضع استراتيجيات واضحة لتطبيق هذه الخطط في الواقع الحي ما أدى إلى تعدد المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي، ما أفقده الدور الحقيقي والأساسي الذي يجب أن يلعبه في دعم الخطط التنموية للبلاد وإيجاد الحلول للعديد من اختلالاتها.

ففي ظل إصلاحات التعليم العالي الجديدة والمتمثلة في نظام (ل م د) مازالت العلاقة التي تربط المجتمع بالجامعة علاقة غير وطيئة ينتابها الشك والغموض وعدم الثقة من طرف المؤسسات المختلفة للمجتمع، خاصة في مخرجاتها البشرية والبحثية ما يجعلنا نقر بأن إصلاحات التعليم العالي لا تدعم هذه العلاقة ولا تساهم المساهمة الفعالة في خلقها أو إنجاحها رغم أن الهدف الأساسي لنظام (ل م د) هو ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي بصفة خاصة والتنموي بصفة عامة.

ما يفرض على واضعي استراتيجيات التعليم العالي مراعاة ربط مؤسساته بسوق العمل وقطاعات الإنتاج، مع السعي المتواصل لإحداث المواءمة بين البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل المتجددة عن طريق تبني استراتيجية واضحة لتطوير برامج ومناهج التعليم الجامعي، بحيث تحقق الأهداف المجتمعية المرجوة منها وتواكب الجديد في العلم والتكنولوجيا مع مراعاة ما تلقاه الطالب من برامج في الأطوار ما قبل التعليم العالي لضمان التكامل والتسلسل المنطقي للمعرفة. وتبني استراتيجية تسويقية واضحة ودقيقة فيما يخص الترويج لمخرجات التعليم العالي سواء البشرية أو البحثية وهذا من أجل تشجيع قطاعات الدولة على الاستفادة منها بشكل فعال.

فتطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب أرضية معينة في كافة البنى التنظيمية والإدارية والاجتماعية داخل المنظمة وخارجها، بحيث توفر المناخ المناسب لإمكانية التطبيق، إذ كيف يمكن أن ينجح تطبيق مفهوم إداري تجهل الإدارة أهميته، فلا بد من توفر القناعة التامة لدى الإدارة العليا بأهمية هذا المفهوم وجعل الجودة في مقدمة استراتيجيات الإدارة العليا والعمل على نشر هذه القناعة.

كما تتطلب قادة قادرين على توجيه الأفراد باتجاه تحقيق هذا المفهوم، وليس هناك من جامعة أو مؤسسة أحرزت تقدماً ضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة دون قيادة ذات قدرة إدارية عالية كما يتطلب البدء بتطبيق إدارة الجودة الشاملة توفر قاعدة للبيانات تشمل معلومات دقيقة شاملة لواقع المنظمة، والخدمات التي تقدمها، ومن المستفيدين منها، وصعوبات إنجاز العمليات بشكل دقيق، بما يضمن تقييم واقع المنظمة، وتحديد المشكلات القائمة والمتوقعة والأسباب التي تدفع المنظمة إلى تبني هذا المفهوم (Costing, H, 1994).

9-خاتمة:

إن تحقيق أي جامعة لأهدافها والقيام بوظائفها على أحسن وجه يتطلب وضع الخطط التنفيذية اللازمة لتحقيقها جميعا بقدر من التوازن حتى لا يطغى أي هدف على الآخر، كأن يطغى الهدف التعليمي التقليدي على الأهداف القيادية التي تسعى من خلالها الجامعة إلى قيادة المجتمع نحو التقدم فتحقيق هذه الأهداف يفترض أن يكون في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأن أهداف ووظائف الجامعة ينبغي أن تتماشى مع الأهداف العامة للمجتمع الذي هي جزء منه فهي مرتبطة به زمنيا ومكانيا وأي تغيير يطرأ على تطلعاته وأهدافه يفرض عليها تغيير في رؤاها وأهدافها هي الأخرى.

فمن خلال مراجعة خطى الإصلاح الى حد اليوم ومقارنتها بمعايير الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي العالمية الحالية نلاحظ أن أهداف نظام (ل م د) لم يتم تحقيقها بالشكل المرجو والمرغوب فيه رغم مرور سنوات من وضعها وتسخير الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية لمتابعتها، ومع وضع العديد من القوانين الإصلاحية الداعمة لهذه الأهداف على غرار القوانين الخاصة بالدراسات العليا والبحث العلمي وغيرها من القوانين التي تخص تسيير العملية التعليمية ككل هذا ما يلزم القائمين على التعليم العالي في الجزائر مراعاة العديد من النقاط الجوهرية لتحسين جودة وأداء وفعالية هذه القطاع.

فلضمان نجاح أي إصلاح وأي خطة، يجب العناية بمسألة التقويم الشامل للعملية التعليمية عوضا عن الاكتفاء بتقويم التحصيل الدراسي لطلبة. عن طريق المراجعة الدورية المستمرة للمؤسسات التعليم العالي وتقويمها تقويما داخليا وخارجيا، وفق ضوابط ومعايير صارمة تؤدي إلى ضبط الجودة النوعية.

والأخذ في الاعتبار أثناء صياغة أي خطط لإصلاح التعليم العالي ضرورة منح الجامعات القدر الكافي من الاستقلالية وعدم التدخل في قراراتها العلمية لأجل تحقيق الجودة في كافة مخرجاتها ولاسيما المستوى النوعي لجودة الخريجين والبحث العلمي باعتبارهم من أهم مخرجات التعليم العالي.

10- قائمة المراجع:

1. أحمد الرفاعي، بهجت العززي، (2006). "دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية". القاهرة. مكتبة النهضة.
2. حمزة مرادسي، (2009-2010). "دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-". رسالة ماجستير. غ م.
3. زين الدين بروش، يوسف بركان، (2012). "مشروع تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والأفاق". بحث مقدم في المؤتمر الدولي العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي. IACQA. البحرين.
4. شبل بدران، جمال الدهشان، (2008). "تجديد التعليم العالي صيغ وبدائل". ط1. القاهرة. دار عين لدراسة والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
5. صباح غربي، (2013-2014). "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي-دراسة تحليلية للاتجاهات القيادية لجامعة محمد خيضر بسكرة-". أطروحة دكتوراه. غ م. في علم الاجتماع التنمية. إشراف برقوق عبد الرحمن. جامعة محمد خيضر. بسكرة.
6. عبد الطيف، حسين حيدر، (2004). "الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة". مجلة كلية التربية لجامعة الإمارات المجلد 19. ع21. الإمارات.
7. عبد العظيم عابدي، (2013-2014). "تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي". مذكرة ماستر. غ م. إشراف حدار جمال. تخصص سياسة عامة. جامعة بسكرة.
8. فضيل دليو، الهاشي لوكيا، ميلود سفاري، (2001). "إشكالية الديمقراطية في الجامعة الجزائرية". منشورات جامعة منتوري. قسنطينة.
9. فؤاد العاجز، جيمس نشوان، (2006). "تطوير التعليم الجامعي الفلسطيني في ضوء مفاهيم إدارة الجودة". ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول مؤسسات إعداد المعلم في الوطن العربي. كلية التربية. جامعة الفيوم.
10. فوزي حرب ابو عودة محمد ابو ملوح، (2004). "مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي". بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأول حول التربية في فلسطين وتغيرات الفقر، 23-24/2004. فلسطين.
11. فيصل عبد الله الحاج، (2008). "نظم الترتيب العالمي للجامعات وواقع الجامعات العربية". ورشة عمل اتحاد الجامعات العربية حول آليات التقويم الداخلي والخارجي. عمان.
12. لرقط علي، (2008-2009). "إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر-المبررات والمتطلبات الأساسية". رسالة ماجستير. غ م. في علوم التربية قسم علم النفس. جامعة الحاج لخضر. بسكرة.
13. مجدي عبد الكريم حبيب، (2008). "رؤية مستقبلية لتعليم الجامعي العربي"، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارة. القاهرة.
14. محمد السبوع، وآخرون، (2011). "تعزيز ثقافة الجودة وممارستها في الجامعات العربية". مشروع التير.
15. محمد أمين عشوش، (2000). "مؤسسات التعليم الإداري في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، منشورات معهد التنمية الإدارية. الإمارات.
16. محمد منير مرسي، (1993). "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب التدريس". القاهرة. عالم الكتب.
17. نجوى بوزيد، (2007). "الجامعة مؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة ع(12). نوفمبر 2007.
18. نوال نمور، (2011-2012). "كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي". دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة. رسالة الماجستير. غ م. في علوم التسيير. تخصص الموارد البشرية. جامعة منتوري. قسنطينة.
19. يوسف حجيم الطائي، وآخرون، (2007). "إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي". عمان. مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع.

20. Costing, H, (1994). *Reading in Total Quality Management*, Copyright, by Her Court Brace & Company, Sandiogo, New York.